محاضرة الدّراسات العليا الماجستير لغة

أ.د. ليث قهير عبد الله

مناقشة الطالب ثامر جيجان

الموضوع مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه

المسألة الخلافية بين الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه فيالجـرّ على الجوار

مذهب الخليل أن الاسم المجرور على الجوار يجب أن يوافق الاسم الذي يجاوره في عدده وفي تذكيره

وتأنيثه ، فان اختلفت العدة أو كان أحداهما مذكرًا والآخر مؤنثًا ، أستعمل الكلام على أصله ، ولا يجوز

الجرّ على الجوار . يقولون : هذا وجار ثعلب واسعٍ ، لأن الثعلب مذكر ، وواسع ايضًا مذكر، والعدة واحدة . ولا يقولون : هذا وجارُ ضبعٍ واسعٍ ، لأن واسع مذكر والضبع مؤنثة . وكذلك لا يجوز أن يقولوا : هذا مكان ثعالبَ واسعٍ ، لاختلاف العدّة ، فالثعالب جمع ، وواسع مفرد . اذن فالخليل لا يجيز الجرّ على الجوار الا اذا استوى المتجاوران في التذكير والتأنيث ، والافراد والتثنية والجمع .

أما سيبويه فانه يجيز الجرّ على الجوار ولو أختلف المتجاوران ، وقد احتج بقول العجاج

كأن نسيج العنكبـــوتِ المرمـــــلِ

فقد جرّ المرمل ، وهو مذكر لمجاورته للعنكبوت وهي مؤنثة . ويرد عليه أنه يصح تذكير العنكبوت

قال الفراء والعنكبوت أنثى ، وقد يذكرها بعض العرب . وقال ابن منظور والعنكبوت دويبة تنسج ، في الهواء ، وعلى رأس البئر ، نسجًا رقيقًا مهلهلاً ، مؤنثة ، وربما ذكرّت في الشعر

ويقوي مذهب الخليل قول أمرئ القيس :

كأن ثبيرًا في عرانين وبله **** كبير أناس في بجادٍ مزمّلِ

فجرّ مزمّل وهو مفرد مذكر لمجاورته بجاد وهو أيضًا مفرد مذكر .

وقد يحتج لسيبويه بقول الشاعر :

يا صاحِ بلّغ ذوي الزوجاتِ كلّهم **** أن ليس وصل اذا انحلّت عرا الذنب

فجرّ كلهم وهو جمع مذكر ، لمجاورته الزوجات ، وهو جمع مؤنث ، ويضعف هذا الاحتجاج من قبل أن هذا وقع في التوكيد ، وما ذكره سيبويه هو ما جرى نعتا ، ولم يتعرض للتوكيد ، قال :

ومما جرى نعتًا على غير وجه الكلام : هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ ، فالوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس .

وأنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار ، وتأولا قولهم خربٍ على أنه صفة لضب . ثم قال السيرافي : الأصل خربٍ الحجرُ منه ، ثم حذف الضمير للعلم به ، وحُوّل الاسناد الى ضمير الضب وخفض الجحر ، ثم أتي بضميره مكانه لتقدم ذكره فاستتر . قال ابن جني : الاصل : خربٍ جحره ثم أنيب المضاف أليه عن المضاف فأرتفع واستتر . ويلزمهما استتار الضمير مع الجريان الصفة على غير من هي له ، وذلك لا يجوز عند البصريين وان أمن اللبس . والله أعلم .

المسألة الثانية : المسألة الخلافية بين الخليل وسيبويه في موضع أنْ و أنّ إذا حذف عنهما حرف الجرذهب الخليل الى أنهما في موضع نصب ، لان حرف الجر قد زال ، وذهب سيبويه الى ذلك ، لكنه جعل أقوى منه أن يكون الموض جرًا ، وهذا هو الصحيح في النقل عن الخليل و سيبويه وزعم ابن الحاجب

وابن مالك أن مذهب الخليل أنهما في موضع جرّ ، وأن مذهب سيبويه أنهما في موضع نصب ، وهذا ليس صحيحًا ، فما قاله سيبويه واضح لا يحتمل التأويل ، وقد يكون ابن الحاجب قد وقع منه خطأ في النقل سهوًا ، وتبعه ابن مالك في ذلك . ووجه النصب في هذه المسألة أنه اسم حذف منه حرف الجرّ فوجب أن يتعدى الفعل إليه فينصبه كما في قوله تعالى واختار موسى قومّه وكما في قول عمرو بن معد يكرب

أمرتك الخيرّ فافعل ما أمرتَ به **** فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشب

ووجه الجرّ أنه اسم سقط منه حرف الجرّ في موضع لا يصح تسلط الفعل عليه فوجب إضماره

كقول : واللهِ لا فعلن . والله أعلم

المسألة الثالثة : نصب المضارع بعد اذن

اختلف النحاة في ناصب الفعل المضارع بعد اذن

١- راي الخليل : وله قولين : الاول انه منصوب بان مضمرة بعد اذن وقد وافقه الزجاجي والفارسي ٠

٢- راي سيبويه والجمهور انه منصوب ب اذن نفسها ، وهو الراي الثاني للخليل الذي سُمع عنه ٠ واشترط سيبويه لكونها ناصبة ان تكون جوابا وفي صدارة الكلام ، نحو اذن اجيئَك

اذن آتيَـك ٠ اما اذا فصل بينها وبين الفعل فإنها لا تنصب كما ان ارى لا تنصب اذا جاءت بين الفعل والاسم نحو كان ارى زيدٌ ذاهباً و اني ارى ذاهبٌ

الرد على رأي الخليل :

ان من نصب بان مضمرة بعد اذن قاسها على حتى و كي ولامها و لام الجحود ، ولا يصح القياس عليها من جهتين :

١- ان حتى وكي ولام الجحود تنصب المضارع بان مضمرة بعدها لكونها يجوز دخولها على المصادر ، ويجوز اظهار ان بعدها في بعض المواضع ، بخلاف اذن فانها لا تدخل على المصادر ولا يصح اظهار ان بعدها في موضع من المواضع ٠

٢- إنَّ أنْ لا تُضمر الا بعد حروف الجر او العطف واذن ليست منها ٠

رأي الكوفيين: انها مركبة من إذ الظرفية وأن وعلى هذا يكون الفعل المضارع منصوب بانْ المذكورة ،وهذا مردود من وجهين:

١-الاصل في الحروف البساطة ولا تتركب الاّ بدليل ولا دليل هنا على تركيبها ،

٢-انها لو كانت مركبة من إذ وأن لكانت ناصبة دائما سواء تقدمت ام تاخرت ،

واصح الاقوال هو قول سيبويه انه ناصبة بنفسها، وهي حرف جزاء وجواب ،

المسألة الرابعة : تأصيل حرف النصب لَنْ

أختلف العلماء في أصل لَنْ :

١. ذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى أنها مركبة وأصلها لا أنْ حذفت همزة أنْ تخفيفًا ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين .

٢. ذهب سيبويه الى انها بسيطة غير مركبة من شيء .

٣. ذهب الفراء الى اصلها لا ثم أبدلت ألفها نونًا .

جواب الخليل بن أحمد الفراهيدي على رأيه : فهي مركبة من لا نافيه نظرًا لمعناها ،ومن أنْ المصدرية نظرًا لعملها .وحجته قرب لفظها منهما ، وأن معناها من النفي والتخلص للاستقبال الحاصل لها .وقد جاء على الاصل في الضرورة الشعرية : قال الشاعر :

يرجى المرء ما أنْ يلاقي **** ويعرض دون أبعده الخطوب . أي : لن يلاقي

الرد سيبويه على جواب الخليل بن أحمد الفراهيدي :الرد جاء بعدة أمور أهمها :

أولاً :أن البساطة أصل والتركيب فرع فلا يدعى الا بدليل قاطع .

ثانيًا: أنها لو كانت مركبه مما ذكر لكانت لا داخله على مصدر مقدر من أن والفعل ، فتدخل لا على المعرفة من غير تكرار ، مع أن يكون المبتدء لا خبر له ولا في الكلام ما ينوب منابه .

ثالثًا : أن دعوى التركيب تصح اذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب .

رابعًا: أنها لو كانت أصلها لا أنْ لم يجز تقديم معمول معمولها عليها ، وهو جائز في نحو : زيدًا لنْ أضرب .

جواب سيبويه على رأيه : حكم عليها سيبويه بأنها بسيطة غير مركبة عمل بالظاهر ، إذ كان لها نظير في الحروف نحو لمْ وأنْ وأمْ . ونحن أذا رأينا ظاهرًا يكون مثله أصلاً أمضينا الحكم على مارأيناه من حاله ، وإن أمكن أن يكون الامر في باطنه على خلافه . فثبت أن مذهب سيبويه أوجه من مذهب الخليل .

حجة الفراء : على أنهما حرفان نافيان ثنائيان ، وأن الالف والنون في البدل أخوان ، فكما تبدل النون في الوقف ألفًا في نحو لنسفًا كذلك تبدل الف هنا نونًا ، ومذهبه مردود من حيث أبدال الثقيل من الخفيف ، لأن النون مقطع والألف صوت لأن الصوت اخف من المقطع واذا ابدلت النون ألفًا خرج من الخفة الى الثقل واذا ابدلت الالف من النون خرج من الثقل الى الخفة ، فلا ينبغي ان يقاس احد الموضعين على الآخر ، مع ان هذا البدل مختص بالوقف ، و لن مستعمله في الوصل والوقف .كذلك المعهود ابدال النون ألفًا لا العكس ، فمذهبه أذنْ دعوى لا دليل لها .